

اصحاب السعادة  
السيدات والسادة  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

في البداية اسمحوا لي ان اشكر وزارة الاقتصاد على دعوتها الكريمة للمشاركة في هذه الورشة والتي ستتناول السياسات والفرص المتاحة أمام دول مجلس التعاون مع التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة.

كما تعلمون ففي العام 2015؛ ظهر مصطلح الثورة الصناعية الرابعة في مقال نشره كلاوس شواب الرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي في مجلة Foreign Affairs ثم أصبح ذلك عنوان المؤتمر العالمي العام 2016 "Industrial Mastering the Fourth Revolution". وأشار كلاوس في مقاله للتحويلات التكنولوجية العميقة والواسعة والمتسارعة عالمياً والتي تستحق أن تسمى بالثورة الصناعية الرابعة. وفي كتابه بعنوان "الثورة الصناعية الرابعة" قال "إنه مقتنع بأننا في بداية ثورة تغير بشكل جذري الطريقة التي نعيش بها ونعمل ونتواصل مع بعضنا البعض" و "إن حجم التحوّل ونطاقه وتعقيداته، سيكون مختلفاً عما شهدته البشرية من قبل".

وتقوم الثورة الصناعية الرابعة على فكرة أن التقنيات الذكية مثل إنترنت الأشياء Internet of Things والذكاء الاصطناعي artificial intelligence و blockchain وغيرها من التقنيات ستدخل الاقتصاد العالمي إلى عصر رقمي جديد يعمل على زيادة كفاءة الاعمال والاستفادة بشكل كبير من اقتصاد المعرفة.

وتسعى الدول للاستفادة من الثورة الرابعة بأقصى قدر ممكن، وتعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث قامت حكومة الامارات في العام 2017 بتشكيل مجلس الإمارات للثورة الصناعية الرابعة بهدف وضع استراتيجية الدولة للثورة الصناعية والإشراف على تنفيذها، إضافة إلى إطار حوكمة التشريعات التنظيمية والسياسات الداعمة لها. وتعتبر "استراتيجية الامارات للثورة الصناعية الرابعة" التي تم اعتمادها الأولى من نوعها عالمياً، وذلك لتوفيرها الإطار العملي ودعم جهود الدولة في توظيف

التكنولوجيا المتقدمة، لتحول التحديات المستقبلية إلى فرص وإنجازات تخدم الصالح العام. وقد جاء وضع هذه الاستراتيجية تجسيدا لقناعة دولة الامارات بأن الثورة الصناعية الرابعة تمثل منعطفاً تاريخياً هاماً ومؤثراً لمستقبل دولة الامارات حيث تزخر بفرص غير مسبوقة وتنطوي على تحديات عديدة ينبغي الإعداد والجاهزية للاستفادة منها بالشكل الأمثل.

وقد بينت هذه الاستراتيجية بأن الثورة الرابعة هي ثورة تكنولوجية تدمج كل من التقنيات المادية والرقمية والحيوية لإنتاج خدمات ومنتجات غير مسبوقة في قطاعات جديدة، ويشمل ذلك السيارات ذاتية القيادة، الروبوتات المتطورة والتكنولوجيا التي تقوم على البيانات وتربطها بالعالم المادي من خلال الاتصال (انترنت الأشياء)، والتكنولوجيا التي تقوم على علوم الوراثة والجينات والتعديلات الجينية.

وبهدف الارتقاء بمستوى التصنيع في دولة الامارات ونشر الثورة الصناعية الرابعة في مختلف قطاعاتها، ودعم نمو قطاع التصنيع في الدولة، وبما يعكس التزام حكومة الإمارات بمواصلة جهود التنويع الاقتصادي، ووضع هذا القطاع على رأس أولوياتها، فقد اعتمد مجلس الوزراء سياسة الإمارات للصناعات المتقدمة الخاصة بالصناعات التي تواكب تطورات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها. وتقوم السياسة على ستة مبادئ رئيسية، هي التنمية المتوازنة في مختلف مناطق الدولة، والمرونة في الخطط والسياسات، والتكامل بين الإمارات المختلفة في القدرات والخدمات الصناعية واللوجستية، والالتزام بتحسين جودة الحياة، والريادة في الابتكار في الصناعة لتقديم حلول ترفع الكفاءة والإنتاجية وتخفف التكلفة، وزيادة الاعتماد على الصناعات ذات العمالة الماهرة.

وتعتمد درجة الاستفادة من الثورة الرابعة على جاهزية المؤسسات واستعدادها من كافة النواحي، حيث يعتمد نجاح هذه المؤسسات على قدرتها في توظيف التكنولوجيا المتقدمة وقدرتها على الابتكار من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة بالإضافة لامتلاكها المتطلبات الأساسية اللازمة لمواجهة التغييرات الناجمة عن هذه الثورة. بالإضافة الى تكوين شركات استراتيجية مع كافة الأطراف. كما يتوجب على المؤسسات التركيز على جاهزية الموارد البشرية لديها وتعزيز قدرتهم على التعامل مع هذه التطورات في الوظائف المستقبلية من

حيث القدرة على الابتكار، والمعرفة المتقدمة، والمهارات التكنولوجية وخاصة في مجال تحليل البيانات الضخمة والذكاء الصناعي والامن السيبراني والتحول الرقمي.

وضمن هذا الإطار؛ فقد حرصت هيئة الأوراق المالية والسلع على تطوير منتجات وخدمات الأسواق المالية بالدولة للاستفادة من هذه التقنيات المتقدمة، وذلك في مرحلة يتوقع أن يكون فيها لهذه التقنيات الحديثة تأثير بالغ على المؤسسات والاقتصادات وأصبح من الضروري على المسؤولين ورواد الأعمال أن ينتهزوا هذه الفرصة السانحة لتعظيم الفوائد التي تقدمها هذه التقنيات. وتقوم رؤية الهيئة على أساس أن الابتكار والتكنولوجيا لديهما إمكانات كبيرة لتحسين كفاءة الأسواق بما فيها أسواق السندات والصكوك، وتعزيز الوعي لصالح المستثمرين والمتعاملين في السوق، وتعزيز الشمول المالي.

ونظراً لان العديد من الابتكارات الجديدة قد تنطوي على بعض التحديات والمخاطر الهامة وخاصة الامن السيبراني. فان الهيئة تحاول المحافظة على توازن جيد بين دعم الابتكار والنمو مع التمسك بأهدافها الرقابية الرئيسية وخاصة حماية المستثمر والاستقرار المالي.

ومن خلال ورشة العمل هذه سأقوم باستعراض أهم المبادرات التي تبنتها الهيئة من أجل تطوير المنتجات والخدمات وفقاً للاستراتيجية التكنولوجية التي تبنتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قامت الهيئة بـ:

- إطلاق منصة بيئة تنظيمية تجريبية Fintech Sandbox لتوفير بيئة آمنة لتجريب أفكار جديدة أو ابتكارات مقدمة من الصناعة أو رواد الأفكار توفر القدرة على إيجاد منافع لأسواق المنتجات والخدمات المالية وعملائها بحيث تتم تجربتها في بيئة افتراضية وفق معايير معينة وضمن نطاق ومدة زمنية محددة ومقيدة، وفي حال تحققت المعايير يمكن إطلاقها في الأسواق.
- اعتمد مجلس إدارة الهيئة مؤخراً النظام الخاص بأنشطة الأصول المشفرة والذي يهدف إلى تنظيم عمليات طرح وإصدار وإدراج وتداول الأصول المشفرة في الدولة والأنشطة المالية ذات الصلة بها. ويتمحور النظام حول موضوعين: أولهما طرح وإصدار وترويج الأصول المشفرة في الدولة، وثانيهما ترخيص الأسواق ومنصات التمويل الجماعي وجميع الأنشطة التي تتعلق بالأصول المشفرة. وتتطلع إدارة الهيئة

من إصدار هذا النظام إلى استكمال البنية التشريعية بما يتيح تنظيم إصدارات الأصول المشفرة من الأدوات الرمزية المالية والأدوات الرمزية السلعية من جانب، وتنظيم ترخيص الأنشطة المالية التي تتعلق بالأصول المشفرة، وبشكل خاص كل من البورصات ومنصات التمويل الجماعي والحافظ الأمين وغيرها من الأنشطة المالية من جانب آخر، علاوة على تشجيع الابتكار والمنافسة وتوفير الوسائل البديلة لتمويل المؤسسات العاملة في الدولة، وكذلك توفير حماية للمستثمرين في الأصول المشفرة ومنع جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب.

- قامت الهيئة بطرح عدة مبادرات في مجال استخدام تقنية الـ blockchain و DLT و Distributor Ledger Technology و Machine Learning وتعاون مع الأسواق في تطوير الأفكار لاستخدام هذه التكنولوجيا بشكل يخدم عملياتها ويجعلها أكثر أماناً ويرفع من كفاءتها وذلك في مجال مشاركة المساهمين في اجتماعات الهيئات العامة ودراسة إمكانية تطبيق هذه التكنولوجيا في عمليات التداول و التفاض والتسوية وسجل المساهمين وتطوير فئات أصول جديدة. وهذه التكنولوجيا يمكن استخدامها بشكل كبير في تطوير أنشطة الأسواق المالية.
- تعمل الهيئة مع الجهات الأخرى المعنية على وضع إطار قانوني وتنظيمي متكامل للتمويل الجماهيري / الجماعي Crowdfunding وأهم ملامح مشروع النظام المقترح، ترخيص نشاط «مشغل منصة تمويل جماعي». ويتضمن النظام حماية حقوق الممولين من خلال منصة التمويل الجماعي، وكذلك ضمان وضع إجراءات رقابية تكفل سلامة التطبيق وتقليل المخاطر، والحرص على معرفة مشغل النظام بالمتعاملين معه من خلال نماذج «اعرف عميلك» KYC، مع مراعاة أن تطبق الهيئة أفضل الممارسات العالمية في إعداد النظام.
- تشارك الهيئة بشكل فعال في مجموعة الابتكار المالي العالمية GFIN وهي مجموعة مكونة من الهيئات المالية المهتمة بتطوير ودعم الابتكار والتطور التكنولوجي في الخدمات المالية بما يخدم مصالح المستثمرين والأسواق. وتعتبر المجموعة منصة لمشاركة الخبرات والمعلومات والتجارب العملية والتعاون في دراسة طلبات الشركات التي تقدم على اختبار أفكارها المبتكرة عبر الحدود. كما تشارك الهيئة في مجموعات فرعية تعنى بالتكنولوجيا الرقابية Suptech والتكنولوجيا التنظيمية Regtech،

وتقوم بتوفير المعلومات والمدخلات من منظور الصناعة والحكومة والسوق في دولة الإمارات.

• بدأت الهيئة بإعداد خطة واستراتيجية كاملة لتبني التكنولوجيا الرقابية بشكل فعال وبدأت بتبني عدة أفكار مبتكرة لتوظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتعلم الآلات في تطوير أنشطتها الرقابية. وكانت قد ساهمت المشاريع المبتكرة في مجال التكنولوجيا الرقابية التي كانت بدأت الهيئة في تطبيقها في الاستمرار في تنفيذ مهامها التنظيمية والرقابية عن بعد وبشكل فعال خلال أزمة الإغلاق التام بسبب وباء كورونا.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ان الهيئة وضمن خطة الاستعداد للخمسين قد أخذت بعين الاعتبار الأثر المتوقع للتوجهات العالمية التكنولوجية (التكنولوجيا العميقة-الأسواق الافتراضية-المنصات العالمية عابرة الحدود-الحوسبة الضخمة على القطاع المالي. ومن المتوقع أن تؤثر هذه التغيرات على أساليب التمويل من خلال الأصول الافتراضية والمنصات العالمية بما يعطي المرونة ويقلل تكلفة التمويل. وكذلك على استحداث قطاعات جديدة وتوفير فرص عمل جديدة بالإضافة الى توفير خدمات وحلول استثمارية غير تقليدية.

وختاماً، أود أن أؤكد على إن جاهزية المؤسسات وسرعة تكيفها مع التغيرات هو اهم أسباب النجاح في الاستفادة من أي تغيرات مستقبلية. وقد شهدنا هذا العام تحديات كبيرة واجهتها المؤسسات في ظل جائحة كورونا وقدرتها على استمرارية العمل بشكل كامل في ظل عمليات الإغلاق. وفي الهيئة والحمد لله فقد استطعنا العمل وبشكل كامل من خلال تفعيل منظومة العمل عن بُعد Remote access التي تم تطويرها واعدادها سابقاً وتبني مبادرة التفتيش عن بعد على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، بالإضافة الى عدد من المبادرات التي ساهمت في عمل الهيئة بكفاءة وفعالية خلال فترات الإغلاق.

اشكركم على حسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،